



قرار مجلس الوزراء
رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٣ ميلادي
بشأن جهاز للمباحث الجنائية

مجلس الوزراء

- بعد الإطلاع على الإعلان التشريعي وتعديلاته .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها .
- وطبق القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ ميلادي بشأن تنظيم عيارات العمل وإيجاده التقديمية .
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ ميلادي بشأن الأمن والشرطة .
- وطبق قرار المؤتمر الوطني العام رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ ميلادي بشأن اعتماد الحكومة الموقتة .
- وطبق قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٥) لسنة ٢٠١٢ ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي والاختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري .
- وبناءً على ما يعرضه وزير الداخلية .
- وطبق كتاب مدير مكتب وزير العدل رقم (٧٦٠) الموقع في ٢٦/٠٢/٢٠١٣ ميلادي .
- وعلى موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الأول لسنة ٢٠١٣ ميلادي .

قرار

مادة (١)

يتنا بمرجع أحكام هذا القرار جهاز حام سيس (جهاز المباحث الجنائية) يتبع بالشخصية الاعتبارية ولائمة المالية المتعلقة ، ويتبع وزارة الداخلية .

مادة (٢)

يكون المقر الرئيسي للجهاز في مدينة (طرابلس) ويكون له فروع أو مكاتب يصدر بها قرار من وزير الداخلية بناءً على عرض من رئيس الجهاز .

مادة (٣)

يتولى الجهاز الاختصاصات التالية:-

- إعداد وتنفيذ التأثيرات الأمنية المتعلقة بالواقية من الجريمة ومكافحتها .
- المشاركة في إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية المشتركة بما يكفل حفظ الأمن والنظام العام في البلاد .
- القيام بأعمال شرذون تحقق الشخصية وكتاب الأثر وأعمال الآلة والمخبرات الجنائية . وإصدار شهادة الحالات الجنائية لطائفتها .

